المعضلة الأمنية في إفريقيا ومتلازمة التهديدات اللاتماثلية المركبة: التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة وأثره على الأمن في غرب إفريقيا

Africa,from unilateral asymmetricthreatstocomplexasymmetric, thealliancebetweenterrorismandorganizedcrimeanditsimpact on security in theregionof west africa

قسايسية إلياس*[1]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2- لونيسي علي،
ilyes.kessaissia@yahoo.com

الاستلام: 2022-01-01 القبول: 2022-05-19 النشر: 2022-06-12

الملخص

تعيش قارة إفريقيا حالة استعصاء أمني تقترن بجملة من التهديدات والمخاطر التي ترتبط أساسا بمعضلات نشوء الدولة بعد الاستعمار، إذ تشهد هذه القارة مآزق أمنية تشكل مصفوفة من النزاعات اللاتماثلية من خلال موجات الاضطرابات العرقية والإثنية والطائفية، التي أرخت بضلالها على المشهد الأمني للقارة طيلة عشرية التسعينات، والتي شهدت بعضا من أعنف الكوارث الإنسانية والإبادات الجماعية التي لم تشهدها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي أودت بحياة ملايين البشر. وما كادت فصول هذه النزاعات اللاتماثلية تنتهي حتى أطلت التهديدات الجديدة برأسها، لتشهد القارة موجة جديدة من عدم الاستقرار ارتبطت أساسا بالجماعات الإرهابية الناشطة على أكثر من محور، وجماعات الجريمة المنظمة التي استغلت حالات الفراغ الأمني والمناطق الرمادية لممارسة نشاطاتها، ليزداد الوضع تأزما في ظل العلاقات التي نسجتها مختلف التنظيمات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة.

Abstract

The African continent is experiencing a very difficult security situation characterized by a multitude of threats and dangers mainly related to the dilemmas of the emergence of the postcolonial state. The continent has experienced security crises that constitute a matrix of ethnic, racial and sectarian conflicts that have defined the continent's security landscape throughout the nineties. This period has seen a scene of humanitarian disasters and the most devastating genocides that humanity has known since the end of the Second World War and ended the lives of millions of people. At a time when these conflicts have barely stopped, other security threats are emerging for the continent to become a scene of a new wave of security instability with multi-faceted terrorist groups. Organized crime groups have benefited from the security vacuum and gray areas of protection for their activities. Thus, the security situation was aggravated mainly by the relationship between the various terrorist organizations, organized crime groups, piracy groups and some leaders of separatist organizations. The most striking

ولهذا فالهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم التهديدات التي تواجه أمن واستقرار الدول الإفريقية، وابراز السبل الكفيلة بمواجهتها، حيث تم التركيز على ظاهرتي الإرهاب والجرمة المنظمة مبرزين حدود العلاقة التي صارت تجمع بين الظاهرتين وهو ما نتج عنه شكل جديد من التهديدات تسمى بالتهديدات اللاتماثلية المركبة. وقد خلصت الدراسة لنتيجة أساسية وهي أن الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة ترتبط أساسا بكسر العلاقة بين الظاهرتين من جهة، ومن جهة أخرى تنسيق الجهود الجماعية بين دول القارة.

الكلمات المفتاحية:التهديدات اللاتماثلية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الإرتباط العضوي والوظيفي بين الإرهاب والجريمة المنظمة، منطقة غرب إفريقيا.

*المؤلف المراسل

picture of this relationship is the region of West Africa, which is witnessing a sort of functional and organic alliance between terrorist groups and criminal organizations.
The abstract should not exceed 250 words where reference to the goal of the research, and the most important results reached in two paragraphs.

Keywords: asymmetric threats, terrorist; organized crime groups, functional and organic alliance between terrorist groups and criminal organizations, the region of West Africa.

1.مقدمة:

تعج قارة إفريقيا بكل مسببات اللاستقرار الأمني، انطلاقا من الصراعات الإثنية-العرقية المرتبطة بالتقسيم الناتج عن الاستعمار الأوربي للقارة، ووصولا للتهديدات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والمعروفة بالتهديدات اللاتماثلية، والتي أضحت تعتبر أهم تجليات هذا اللاستقرار، إذ أضحت التهديد الأكبر الماثل في ظل العلاقات التي ربطتها مختلف هذه التنظيمات مع بعضها البعض، مشكلة كارتل للإجرام المركب المتفاعل وظيفيا وعضويا، وسنحاول إبراز أهم تجليات هذه العلاقة، والبيئات الإفريقية المغذية للظاهرتين وتداعياتها على أمن دول غرب إفريقيا.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماحدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة؟ وما تداعياته على الأمن في إفريقيا؟

وما يمكن الانطلاق منه أن التهديدات اللاتماثلية المركبة هي أهم خطر يهدد أمن ووحدة الدول الإفريقية، خاصة دول منطقة غرب إفريقيا وفي مقدمتها دول الساحل الإفريقي.

كما أن التحالف الذي أصبح يجمع بين شبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في ظل بيئة إفريقية تتميز بالفساد بمختلف أشكاله، أضحى العامل الأساسي الذي يكرس لحالة اللاأمن و اللااستقرار.

إن المقاربة المنهجية الأصلح لمعالجة موضوع هذه الورقة البحثية هو مقاربة المركب الأمني الإقليمي، والذي يركز على المناطق التي يكون فيها الاهتمامات والشواغل الأمنية لمجموعة من الدول مترابطة، بشكل لا يمكن أن يفصل أمنها الوطني عن بعضها البعض(مصباح، 2013، ص.293)، ويكون التركيز على الظواهر الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، وتتعداها لتؤثر على الأطراف الإقليمية الأخرى، حيث تنتقل ظواهر انعدام الأمن واللااستقرار من دولة إلى مجموع الدول في مركب الأمن الإقليمي، والروابط الهيكلية (البنيوية) والوظيفية التي تربط فواعل مركب الأمن الاقليمي هي جغرافية، تاريخية، سياسية، اقتصادية وثقافية؛ ومنطقة غرب إفريقيا تتمتع بهذه الخصائص مما يكرس لعملية نفاذ الظواهر الأمنية عبر الحدود.

والهدف من دراسة موضوع التهديدات اللاتماثلية في منطقة غرب إفريقيا ينبع أساسا من الأهمية الكبرى التي يكتسيها بالنسبة للأمن القومي الجزائري، وذلك بالنظر للعلاقات الجغرافية والديمغرافية التي تربط بين دول إقليم غرب إفريقيا والجزائر، وكذلك بالنظر لخطورة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي والدولي.

2.المحور الأول: التهديدات اللاتماثلية في إفريقيا

1.2 مفهوم التهديدات اللاتماثلية:

هي تلك الحزمة من التهديدات الصادرة عن فواعل غير دولاتية، تُرتب عموما وفق مصفوفة التهديدات الجديدة والمرتبطة بتداعيات العولمة، وفي مقدمة هذه التهديدات الحركات المطلبية الانفصالية على أساس عرقي–إثني أو طائفي، أو جهوي، والتي تتبنى الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق مطالبها، ثم التنظيمات الإرهابية والإجرامية والتي تقوم بتهديد مصالح الدول من خلال استهداف الأهداف الرخوة كالتجمعات السكنية، ووسائل النقل، وخطوط الإمدادات والمجمعات الصناعية والتجارية، والمنشآت الطاقوية وغيرها.

إن أهم ميزة للتهديدات اللاتماثلية أنها لا قطرية وعابرة للحدود (عابرة للأوطان)، **Transnationales** وهو ما يزيد في خطورتها، إذ لم تعد التهديدات محددة جغرافيا بفعل تداعيات العولمة والثورة في وسائل الاتصال والمواصلات، كما لها ميزات وخصائص أخرى تتحدد ب (حمزة، 2011، ص.36):

- أنها من طبيعة غير عسكرية تنامت بشدة بعد نهاية الحرب الباردة.
- أنها تصدر عن فواعل غير دولاتية، مما يصعب تحديد مصدرها.

- أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).
- أنها ترتبط في أغلبها بالدول النامية، وهو ما يصعب عملية احتواء خطرها نظرا لقلة إمكانيات هذه الدول، ومحدودية خبرتها وسهولة اختراقها.
- أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا، فإن كان التهديد في غالب الأحيان معرَّفاً ويلحق ضررا مباشرا، فإن الخطر ضبابي وغير قابل للقياس.

2.2 مفهوم الارهاب:

بالرغم من أن الظاهرة الإرهابية ظاهرة قديمة، إلاّ أنّه لا توجد تعاريف محددة لها، ولا كيف يمكن تصنيف الأعمال في خانة الإرهاب، فما يراه هذا الطرف إرهابا يراه الطرف الآخر من قبيل الأعمال المشروعة، أو أنه حق المقاومة الذي تكفله الشرائع القانونية جمعاء.

وهذا ما يعني غياب قاعدة عامة لتحديد أفعال العنف غير المشروع، فتضارب المصالح واختلاف الرؤى والإيديولوجيات والقيم حال دون إمكانية إيجاد تعريف شامل وموحد للإرهاب(قسايسية، 2019، ص.3).

وما زاد في استعصاء الظاهرة عن التعريف وبالتالي المجابهة، هو أن مفهوم الإرهاب مفهوم ديناميكي ومتطور، حيث تختلف دوافعه وأشكاله وأساليبه وأهدافه، باختلاف الأزمنة والأمكنة، وكذا لتداخله وتشابكه مع ظواهر أخرى مشابهة كالجريمة المنظمة (البداينة، 2011، ص.94).

جاء في الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي تعريف للإرهاب ورد فيه:"الإرهاب هو استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، وكوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" (الكيالي وآخرون، 1985، ص.135).

وفي الموسوعة السياسية والعسكرية وردت سمات العمل الإرهابي بأنه:"عمل عنيف يعرّض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما ويقوم به أفراد أو جماعات مستقلون أو مدعومون من دولة ما، وقصده تحقيق أهداف سياسية"(شرقي، 2009، ص.20-21).

3.2.- مفهوم الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة أحد الفواعل الجديدة العابرة للحدود، والتي ما فتئت تأخذ مكانها كأهم التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد استفادت مما تمنحه الثورة التكنولوجية في عالم المواصلات والاتصالات من مزايا لتحقيق أكبر عائد من الأرباح المشبوهة، في ظل الحماية والفعالية التي تمنحها مزايا العولمة لنشاطاتها المختلفة.

وقد تنامت وبشكل عنقودي ظاهرة الجريمة المنظمة في قارة إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا بسبب الضعف الذي يعتري دول المنطقة، في ظل عجزها عن القيام بوظائفها الأساسية، كمراقبة الحدود وتنظيم النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يمنع تغلغل الأموال المشبوهة فيه، وهو المناخ الذي يجعل من الجريمة المنظمة تزدهر وتنتعش بشكل كبير (قسايسية، 2019، ص.4).

تعتبر الجريمة المنظمة كغيرها من الحركيات والأخطار ذات الطابع الاجتماعي، والتي يصعب تحديد تعريف دقيق لها، كما يصعب حصر آثارها السلبية على الدولة والمجتمع، والنظام الدولي ككل، وعلى العموم تقوم الجريمة المنظمة على مجموعة من الأشخاص، يمتلكون القدرة على القيادة والتنظيم والتخطيط والتنفيذ، وتوجيه أنواع النشاط الإجرامي إلى المجالات التي تحقق لهم أهدافهم الربحية غير المشروعة، وبشكل تنظيم هذه المجموعة من الأشخاص شكلا هرميا، يمارس فيه الرئيس سلطات مطلقة، وغالبا ما يكون بعيدا عن الأخطار، ويوجه أوامره عن طريق قيادات متسلسلة، في سرية وكتمان ومحافظة تامة على أسرار العصابة، وعدم البوح بها تحت أي تهديد، والسمة الغالبة لدى أفراد هذه العصابات أنهم متجردون من كل إحساس بضمير أو أخلاق، وهم يتحدون كل نظام وقانون (معتز محيي، 2014، ص.73).

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص أو السمات تتجسد فيما يلي: التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، الخطورة على المجتمع، الهدف ،التأثير على المجتمع، التركيز على التحالفات الإستراتيجية، الطابع الدولي(أبو العوالي، 2012، ص. 5-6).

3. المحور الثاني: طبيعة العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

شَكَّل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود منذ نهاية الحرب الباردة الخطر الأكبر، والتهديد الأكثر جدية الذي ينخر مفاصل النظام الدولي، وقد شهدت القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا أسوأ مظاهر وتجليات هاتين الظاهرتين، ومع مرور الزمن

بدأت تتشابك وتتداخل هذه النشاطات مع بعضها البعض، مشكلة بذلك فيدرالية للإجرام والإرهاب تتشابه ملامحها لحد التطابق أحيانا؛ وتتمثل معالم التداخل بين الظاهرتين في العناصر التالية:

الطبيعة العابرة للحدود: حيث تتميز الظاهرتين بميزة عدم الاكتراث بحرمة الحدود الدولية، بل على العكس من ذلك تستخدم هذه الحدود للفرار والمناورة، وعلى هذا أساسا تتركز جل أعمالها ونشاطاتها، كما تتواجد قياداتها دائما على جنبات الأشرطة الحدودية، وهذا لتتمكن في حالة اكتشافها من الفرار، من سلطة الدولة التي تلاحقها، فالحدود تشكل منطقة رمادية يسهل فيها النشاط، ويمكن الاختباء فيها من قبضة المؤسسات الأمنية (بوبيبة، 2011، ص.86).

وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي: إذ أن خطورة الظاهرتين لا تعني بلد دون بلد آخر، بل أن جميع دول العالم تتعرض لنفس التهديد،كما أن النتائج المترتبة عن الظاهرتين عالمية التأثير (بوسكين، 2014، ص.216-217).

استخدام القوة المادية والعنف والترويع والسعي لإفشاء الرعب: فهذه الوسائل هي الوسائل الأساسية التي تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة وكذا الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافها، (معتز محيي، 2014، ص.75).

التنظيم والتخطيط والتنفيذ الدقيق وسرية العمليات، والقوانين الداخلية التي تحكم جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية على السواء: حيث تستند كلاهما لتراتبية هيكلية في اتخاذ القرار، وتعتمد على الطاعة العمياء من قبل جميع العناصر، كما لديها قوانينها الداخلية للعقاب والانتقام من المخالفين أو الخونة.

التطور خارج هياكل الدولة: حيث تعتبر كل من الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية فواعل غير دولاتية، وغير رسمية تمثل تحديا للدولة وقوانينها، كما تمثل تحديا للنظام الدولي ككل لما تشكلانه من أخطار جسيمة (عطية، 2015، ص.192-193).

استخدامهما لنفس الوسائل: كالقتل والاختطاف والعنف والابتزاز، والاعتماد على الفساد سواء لتنفيذ الأعمال أو لتبريرها (بن العجمي، 2011، ص.117).

كما أن الفساد الإداري والحكومي يمنح لهذه النشاطات الإجرامية والأعمال الإرهابية نوعا من الشرعية، وذلك من خلال رفع هذه التنظيمات والجماعات لشعارات محاربة الفساد والمفسدين والظالمين، واتهام الحكومات بالعمالة والخيانة، وغيرها من الشعارات التي تستجدي عطف الطبقات الفقيرة وتأييدها.

الاستفادة مما تتيحه مزايا العولمة من امتيازات: خاصة في وسائل الاتصال والمواصلات وكذا الشبكة العنكبوتية التي سهلت مهام التجنيد، والتواصل دون خشية المؤسسات الأمنية، كما أدت تداعيات العولمة لميوعة الحدود ونفاذيتها لمختلف الظواهر.

إذ تشكل هذه العناصر الروابط النظرية التي تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة، في توليفة للتوافق والترابط الوظيفي والعضوي.

ونظرا للتقاطع الحاصل بين الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية أصبح التعاون والتنسيق بينها من بين الإستراتيجيات التي تعتمدها لتحقيق أكبر الأرباح (بوبيبة، 2011، ص 94-95)، ولتلافي خطر التفكيك والإنهاك بسبب الحرب التي تخوضها الأمم ضد هذين الظاهرتين.

وبالنظر لكون ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة تحملان بعدا محليا وإقليميا، فقد أوجدتا روابط وثيقة على المستوى المحلي أو الإقليمي، خاصة بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا التي تتكون من عدد من الدول الهشة والضعيفة، حيث أصبحت التقاطعات والتداخلات بين الشبكات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة حقيقة ماثلة، تزيد من خطورة الظاهرتين، وتصعّب من مهمة القضاء عليهما، بل العكس هو ما يحصل، حيث أدت هذه الروابط لزيادة مناعة الظاهرتين، وأكسبتهما طاقات جديدة للتطور والنمو في ظل التداخل العضوي والوظيفي الذي أصبح يميز علاقاتهما.

إن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة ليست وليدة الصدفة، ولا وليدة ظروف طارئة، بل هي إستراتيجية دقيقة تبنتها الظاهرتين منذ القدم، فحقيقة استغلال كل طرف من أطراف معادلة الإجرام العابر للحدود للطرف الآخر والتنسيق معه لا يمكن تجاهلها ولا نكرانها.

كما أن هذه العلاقة التي تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة هي علاقة متعدية، فنجد العلاقات التي تربط مختلف أشكال الجريمة المنظمة ببعضها البعض، والعلاقات التي تربط الجماعات الإرهابية بمختلف أشكال الجريمة المنظمة.

حيث نجد في الجانب الأول العلاقات التي تربط بين جماعات الجريمة المنظمة، وهنا تتموقع جريمة تبييض الأموال في وسط حلقة التفاعلات والترابطات، إذ أنه وبسبب كون المحرك الأساسي لجماعات الإجرام هو الربح المادي، فإنه لا تستقيم هذه الأعمال إن استحالت إمكانية استغلال هذه الأموال.

وهكذا فكل الأرباح الناتجة عن الأعمال غير المشروعة تصب أموالها في قنوات الغسيل لتتمكن من استغلالها.

وتأتي في مقدمة الأموال المغسولة، الأموال الناتجة عن التجارة غير الشرعية في المخدرات، إذ تبلغ قيمة هذه الأموال 200 مليار دولار سنويا (دندن، 2014، ص.85) ، ووصلت سنة 2009 حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة UNDOC لأكثر من 500 مليار دولار.

وفي تقرير صدر سنة 2011 استناداعلى تحليل تجميعي للتقديرات المتاحة، اعتبرت الأمم المتحدة أن المبلغ المتاح لغسل الأموال من خلال النظام المالي كان يعادل 2,7%(من 2,1% إلى 4%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 1,6 تريليون دولار، وفي عام2014قدّر أن قيمة السوق العالمية للإتجار بالمخدرات تتراوح بين 426 بليون دولار و652 بليون دولار، ويمثل دلك نحو ثلث إيرادات الجريمة عبر الوطنية، التي تقدر بما يتراوح بين 1,6 و2,2 تريليون دولار سنويا(الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2022، ص.6).

فتجارة المخدرات تعتبر الجريمة المنظمة التي تمارسها كل جماعات الإجرام الأخرى، إذ صرَّح مدير المكتب التنفيذي للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة فرع إفريقيا قائلا:"إن الأرباح الطائلة المحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات هي شريان الحياة الرئيس لتنظيمات الجريمة المنظمة، ولذلك تحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيسي ووسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد والإفساد، كما أنه ليس غريبا أن نجد أن النشاط الإجرامي المشترك بين هذه المؤسسات الإجرامية المنظمة هو الاتجار غير المشروع بالمخدرات." (أبصير، 2010، ص.98).

كما أن شبكات التجارة غير الشرعية في الأسلحة تستفيد من عمليات غسل الأموال، وبالمثل شبكات تجارة البشر، والهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر المؤسسات المالية الضالعة في غسيل الأموال محطة أساسية لأموال هذه النشاطات الإجرامية، تتمكن من خلالها إضفاء الشرعية عليها ومن ثم الاستفادة منها.

فلولا شبكات غسيل الأموال لتراجعت النشاطات الإجرامية بشكل كبير، إذ توفر هذه الشبكات لكل التنظيمات الإجرامية أسباب البقاء والاستمرار، فمن خلال غسلها للأموال تمكّن عناصر الجريمة المنظمة من الاستفادة من هذه الأموال وتحويلها لعقارات ومؤسسات تخفي تحتها النشاطات الإجرامية المختلفة.

وفي منطقة غرب إفريقيا تعد دولة تشاد أهم دولة يتم فيها غسل الأموال، إذ أن النظام المصرفي يتميز بالانفتاح، وبسبب نقص الموارد والعملات الصعبة فالدولة تسمح بدخول أي أموال للنظام المصرفي دون التدقيق في مصدرها الأساسي.

فحاجة الدولة للعملات الصعبة تمنعها من إجراء التحقيقات اللازمة، ولا وضع العراقيل الجبائية الواجب وضعها لتجنب دخول الأموال المشبوهة لنظامها المالي، ومن ثم يتم تحويل هذه الأموال لمشاريع سياحية وعقارية واستثمارية وهمية في غالبها، تعود ملكيتها لبارونات تجارة المخدرات، وزعماء جماعات تهريب البشر، وتجار الأسلحة.

وعلى صعيد آخر نجد العلاقة تأخذ أشكالا وأبعادا أخرى، إذ تستفيد جماعات تهريب المخدرات من المهاجرين غير الشرعيين لنقل هذه السموم، حيث يستعمل البشر كسعات أو موزعين سواء قسرا فيما يتعلق بالعبيد (جريمة التجارة بالبشر)، أو طواعية فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين لقاء مقابل مالي يؤمّن تكاليف الهجرة السرية.

وتكشف تحقيقات المؤسسات الأمنية عن حجم هذه الظاهرة، إذ أن المهاجرين غير الشرعيين يكونون في الغالب ضحية شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إذ أن منظمي هذه الرحلات للهجرة غير الشرعية يرتبطون في غالب الأحيان بجماعات الاتجار بالمخدرات، وهنا يتم تحميل المهاجرين بكميات من المخدرات ينقلونها في أغراضهم أو حتى يتم دسها في أجسادهم.

وقد أوضحت دراسة أمنية أعدها ضباط بخلية الإيصال والإعلام بقيادة الدرك الوطني، أن مكافحة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الصحراء والساحل تشكل إحدى أولويات الإستراتيجية الأمنية للجزائر، بعدما تحولت هذه الظاهرة لنشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى.

حيث تفيد عدد من التقارير أن الجماعات الإرهابية تسعى لاستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية (بويبية، 2011، ص.93).

وقد أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الصلة الموجودة بين شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين ، وشبكات تهريب الوقود ، وشبكات تهريب السجائر، مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة، حيث قال:"...إذ تستغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال"(بويبية، 2011، ص.94).

ومن الطرق المستحدثة لتبييض الأموال دون المخاطرة بتمريرها في القنوات المصرفية هو استغلال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، حيث يتم في غالب الأحيان تهريب الأشخاص بطرق غير شرعية أو من خلال تزوير عقود عمل في الخارج، ليتم –وفق اتفاق مسبق بين المهاجر

الشرعي أو غير الشرعي وصاحب الأموال المراد تبييضها من خلال تقديم إتاوة أو راتب، أو نسبة من المال أو نظير تهجيره للخارج- تسليمهم مبالغ مالية ضخمة على أساس أنها أرباح عملهم يرجعونها لأوطانهم أو يحولونها في حساباتهم بالوطن الأم، وهي في الأساس أموال عائدة لشبكات الإجرام المنظم كالمخدرات وتجارة السلاح وغيرها، وبهذه الطريقة تتم عملية تبييض الأموال بأقل التكاليف ودون مخاطرة بكشفها إن استعملت القنوات التقليدية لتبييض الأموال كالبنوك والمصارف.

وفي هذه الحالة نجد أن شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تقوم باستغلالهم في تبييض الأموال، وهو ما يمثل أسهل الطرق لإدخال أموال تجارة المخدرات والتجارة غير الشرعية في الأسلحة، وغيرها من الأموال المحصلة من مختلف الجرائم في الدورة النقدية والمالية، دون المخاطرة بكشفها إن هي مرت في القنوات المصرفية العادية.

والشكل الموالي يوضح العلاقات بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة:

الشكل1: مخطط العلاقة المركبة التي تجمع بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة.

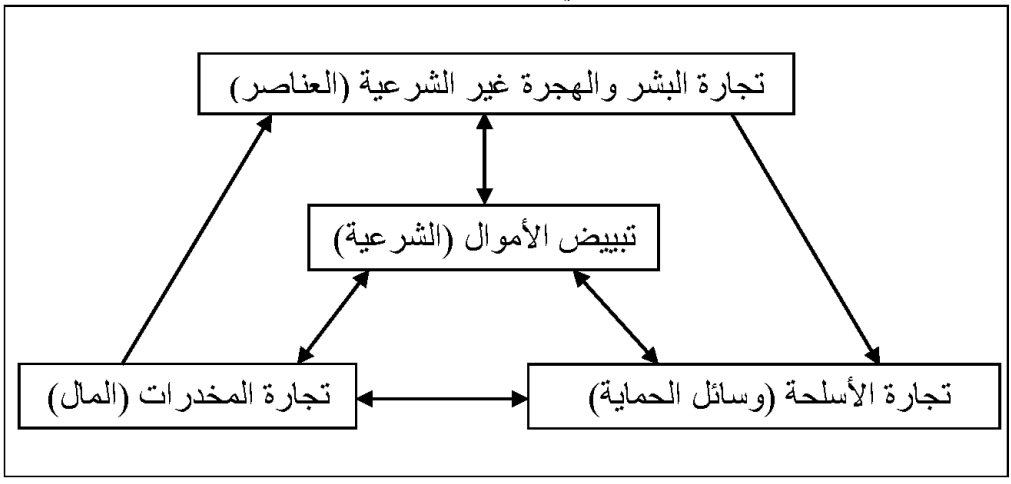

المصدر: إلياس قسايسية، 2017، ص 264.

هذا المخطط يوضح العلاقة التكاملية التي تجمع مختلف الجرائم المنظمة ببعضها البعض، فشبكات الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية هي الممول الأساسي بالعنصر البشري لمختلف الجرائم الأخرى، حيث يوجه أغلب ضحايا الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر للعمل مع شبكات الجريمة المنظمة الأخرى، سواء قسرا في حالة تجارة البشر، أو لقاء العوائد المالية أو لتأمين تكاليف الهجرة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين (عطية، 2015، ص.393)؛ أما تجارة المخدرات فهي النشاط الرئيسي والمورد الأهم للأموال بالنسبة لبارونات الجريمة المنظمة.

والتجارة غير الشرعية في الأسلحة هي السبيل الوحيد للمجرمين للحصول على الأسلحة الضرورية لهذه النشاطات الإجرامية، وذلك لتأمين القوافل وحماية الممرات وترهيب الخصوم، ومواجهة قوات الأمن.

أما جريمة تبييض الأموال فهي عصب الحياة بالنسبة للجريمة المنظمة ككل، فاستفادة المجرمين من الأموال المحصلة يمر عبر قنوات التبييض، لتحصل على شرعية التداول، ولتُجنِب صاحبها إشكالية (من أين لك هذا؟)، ومن ثم المتابعة القضائية والمراقبة التي تفضي لكشف المجرمين ونشاطاتهم المشبوهة.

أما على الجهة المقابلة فالعلاقات التي تربط الجماعات الإرهابية بجماعات الإجرام المنظم تتم على عدة مستويات، وفي أكثر من مجال.

حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتأمين المسالك التجارية للتجار والبارونات، وهذا مقابل إتاوات مالية يتلقاها الإرهابيون، حيث يصل مبلغ التأمين لألف 1000 أورو على الكيلوغرام الواحد من الكوكايين في منطقة خليج غينيا وغرب إفريقيا(de Andrés, 2008,P.4).

وكان السيد أنطونيو ماريا كوستا Antonio Maria Costa المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، قد حذر في ديسمبر 2009 مجلس الأمن الدولي من الاستخدام المتزايد لعائدات المخدرات من طرف الإرهابيين في منطقة غرب إفريقيا من أجل تمويل عملياتهم الإرهابية حيث قال:"لدينا أدلة أن هناك نوعين من تجارة مخدرات الهيروين في شرق إفريقيا، والكوكايين في غربها، واللذين يتقاطعان في منطقة الصحراء مع الجماعات الإرهابية ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد مالي والنيجر،... المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد حكوماتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها، وشراء التجهيزات والدفع لعناصرها التي تقوم بالعمليات" (عمورة، 2011، ص.79).

وصرّح في موضع آخر قائلا:"الأدلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها... إن محاربة تهريب المخدرات معناها محاربة الإرهاب" (دندن، 2014، ص.87).

أما المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالجزائر، السيد "عبد المالك سايح" فقد صرّح في نفس الخصوص قائلا:"إن حوالي 10% من عائدات بارونات المخدرات

تتحصل عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC في منطقة الساحل الإفريقي، لتمويل عمليات شراء السلاح وتجنيد الإرهابيين الجدد في صفوفها، وشراء ولاء أعيان القبائل".

وفي هذا الصدد جاءت اعترافات أحد التائبين الذين استفادوا من إجراءات المصالحة الوطنية، مؤكدة لطرح العلاقة التعاونية التي تجمع التنظيمات الإرهابية بجماعات الجريمة المنظمة، فقد صرَّح هذا الإرهابي السابق الناشط ضمن كتيبة الملثمين قائلا:"بدأت علاقة مختار بلمختار مؤسس جماعة الصحراء الإرهابية وأول قائد لها في الساحل وغرب إفريقيا مع المهربين في نهاية التسعينات من القرن العشرين، عندما كان يحصل منهم على الوقود والغذاء والمال مقابل عدم التعرض لهم"، ثم يضيف:"إنّ العلاقة تطورت لدرجة أن الإرهابي أبو زيد قائد كتيبة طارق بن زياد قام بمواكبة المهربين لحمايتهم وتوفير الاستطلاع لهم " (بوبيبة، 2011، ص.96).

كما أكّد يوري فيدوتوفYuri Fedotov المدير التنفيذي لديوان الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة، على وجود علاقات قائمة بين الجماعات الإرهابية وشبكات ترويج الكوكايين، حسبما صرح به في مداخلته أمام الاجتماع الوزاري لمجموعة الثمانية حول المتاجرة بالمخدرات المنعقد بمدينة باريس 10 مايو 2011، حيث أعلن أمام المؤتمرين ما قادت إليه تحريات الديوان حول الظاهرة قائلا:".. يمر الكوكايين عبر غرب إفريقيا آتيا من أمريكا اللاتينية، لتستغله القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMIللاتجار به ".

وقد أجمل القاضي الفرنسي جان لويس بروكيير العلاقات التي تربط مختلف أشكال الجريمة المنظمة بالإرهاب في منطقة شمال إفريقيا والساحل بقوله:"هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر، وهذه الشبكات المرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي، من جهة وبكارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية التي تنقل مخدراتها لأوربا عبر غرب إفريقيا، من جهة ثانية".

وقد أظهر التحقيق المشترك للشرطة الإسبانية والسويسرية والفرنسية وجود هيئة بأوربا تمول ما يعرف بالجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC، بأموال تم الحصول عليها عن طريق شبكات إجرامية منظمة تنشط على مستوى عدد من الدول الأوربية(de Andrés, 2008,P.4)، تمتهن بالخصوص سرقة المنازل وتهريب المخدرات، حيث ساهمت هذه الأموال في تمويل هجومين على الأقل في كل من الجزائر وموريتانيا (الهجوم الذي استهدف ثكنة لمغيطي بموريتانيا سنة 2007، والهجوم الذي استهدف المجلس الدستوري الجزائري في ماي 2007)(مؤسسة المنشورات العسكرية، 2013، ص.48).

والشكل الموالي يوضح العلاقة التي تربط التنظيمات الإرهابية بشبكات الجريمة المنظمة:

الشكل 2: العلاقة العضوية والوظيفية بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

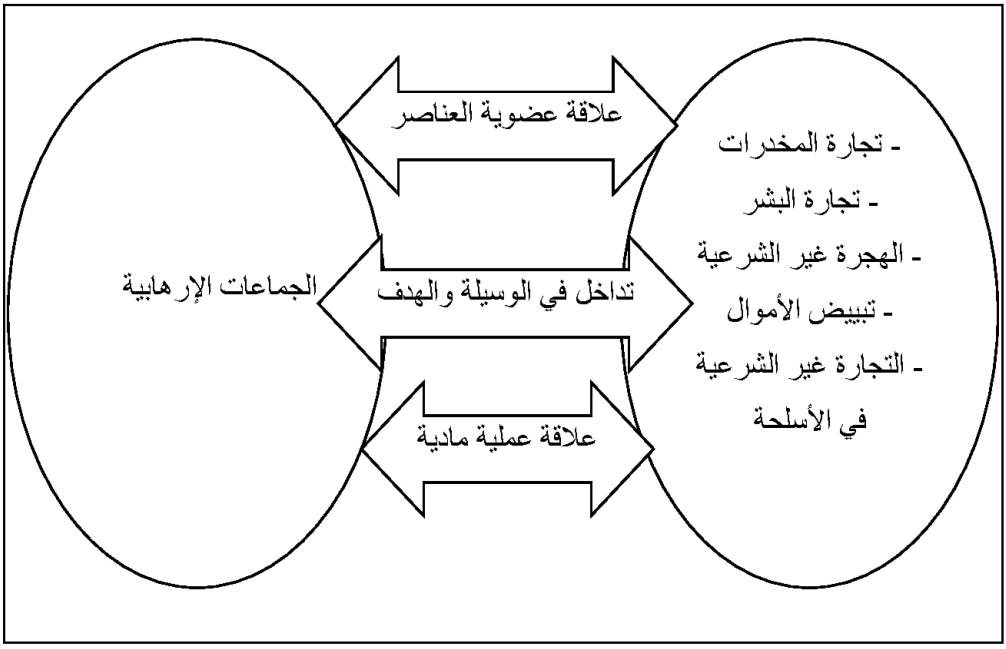

المصدر: إلياس قسايسية، 2017، ص 271.

حيث يتضح لنا من هذا المخطط أن هناك علاقة عضوية ووظيفية بين الظاهرتين، تتمثل العلاقة الوظيفية في استخدام عناصر الجريمة المنظمة من طرف الجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها، كما تستخدم العناصر الإرهابية في نشاطات الجريمة المنظمة (عمورة، 2011،ص.87)، من خلال مرافقة قوافل المجرمين، أو توفير الحماية لهم، أما العلاقة المصلحية أو الوظيفية فتتمثل أساسا في العائد المادي عصب حياة الظاهرتين، فنشاطات الجريمة المنظمة توفر للجماعات الإرهابية الموارد المالية اللازمة لتخطيط العمليات الإرهابية وتنفيذها، ذلك على شكل إتاوات أو رسوم تفرضها التنظيمات الإرهابية على نشاطات الجريمة المنظمة.

4. المحور الثالث: الفساد كبيئة داعمة للتحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب إفريقيا.

تعتبر الدول الإفريقية من بين أكثر دول العالم فسادا، إذ أدى الحكم السيء إلى تفاقم الخطر الإرهابي وروافده، ويتضح العجز السياسي للأنظمة الإفريقية من خلال عدم سيادة القانون، وانتشار الفساد على جميع المستويات وهو ما أثر على العديد من القطاعات في هذه الدول وخاصة الأكثر حساسية، ممثلة في الدفاع والأمن مما جعلها غير قادرة على أداء مهامها الأساسية والحيوية بفعالية

وكفاءة، وجعل الحماية ضعيفة ووهمية ضد مكافحة جميع الأنشطة الإجرامية والأنشطة الإرهابية، فقد برزت في منطقة غرب إفريقيا والساحل الإفريقي دول منهارة، حيث أصبحت السلطة بيد المليشيات السياسية والعرقية بدلا من القوات النظامية، التي لا سلطة لها ما ساهم في انعدام الأمن على نطاق واسع، وأصبحت أقاليم بكاملها بيد الجماعات الإرهابية أو المليشيات الانفصالية وحتى المنظمات الإجرامية (بشكيط، 2018، ص.225).

وتستفيد شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية من الفساد السياسي والإداري بطرق مختلفة، فالفساد بأشكاله هو البيئة المناسبة لتفريخ الظاهرتين، حيث يستغلها الإرهاب لتبرير وإضفاء الشرعية على أعماله الإجرامية، كما تستغلها شبكات الجريمة المنظمة لتمتين نشاطها، من خلال تقديم الرشى للمسئولين للتغاضي عن نشاطاتها.

فهذا الوضع المتعفن حين يلتقي الفساد بالإرهاب والجريمة المنظمة يخلق بيئة مرضية، يصعب معها العلاج ويستحيل (أكرمان، 2003، ص.43).

وقد عبّر عن هذه الحقيقة مدير المكتب التنفيذي للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة فرع إفريقيا بقوله: "..ولذلك تحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيسي ووسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد والإفساد.." (أبصير، 2010، ص.98).

والمخطط التالي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الإرهاب، الجريمة المنظمة، والفساد).

الشكل03: مخطط طبيعة العلاقة بين الجريمة المنظمة والسلطة وقطاع الأعمال

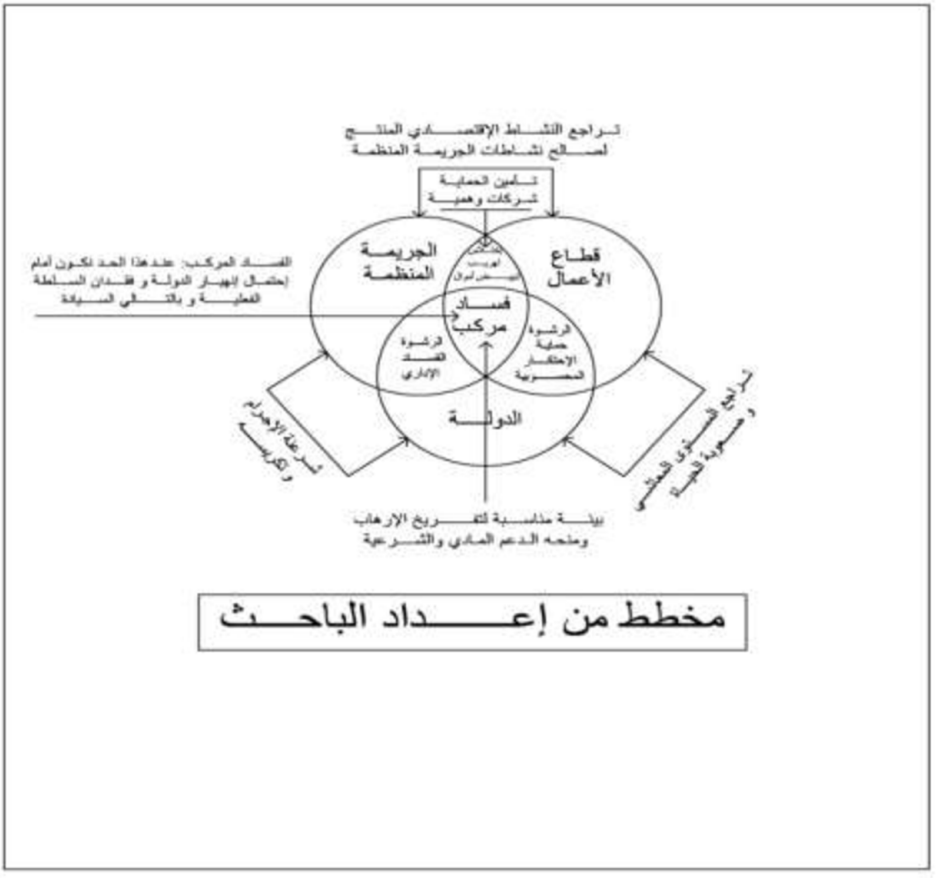

مخطط من إعـــــداد الباحـــث

فمن خلال هذا المخطط تتضح لنا درجة الروابط والعلاقات التي تنسجها التنظيمات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة مع أركان الفساد، في إطار حلقة من الروابط العنقودية التي تنذر بانهيار الدولة في نهاية المطاف، حيث يعتبر الفساد النواة الأساسية التي تتجمع حولها مبررات ودوافع نشوء ونمو وتطور ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة.

فالفساد يخدم الظاهرتين من خلال منح النشاطات الإرهابية الشرعية والمقبولية لدى أوساط فئات واسعة من الناس، وهو الشرط الأساسي لنشوء الإرهاب وإزدهاره.

وعلى الجانب الآخر فالفساد يُمَكِّن التنظيمات الإجرامية من النشاط بأريحية من خلال منحها الغطاء والحماية (ولفرام، 2012، ص.13)، وهو شرط أساسي لاستمرار هذه التنظيمات في النشاط دون الخشية من كشف عناصرها.

5. المحور الرابع: أثار التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة على الأمن في غرب إفريقيا.

لقد أضحى التحالف بين الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة يشكِّل أكبر خطر أمني على القارة الإفريقية وخاصة منطقة غرب إفريقيا، فبعد حصار التنظيمات الإرهابية في مناطق ضيقة من شمال مالي والنيجر بفعل ضربات قوات الأمن لدول المنطقة، وسياسة التعاون الإقليمي التي فتتت هذه الجماعات، أصبح الارتباط مع شبكات الإجرام المنظم في الساحل والصحراء سبيلها لتنفيذ عملياتها وتمويل نشاطاتها.

أثبتت أحداث شمال مالي عقب سيطرة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي AQMI وحلفائها على شمال البلاد في جوان 2012، مدى الروابط التي تجمع بين هذه التنظيمات الإرهابية وبارونات الجريمة المنظمة.

حيث زادت عقب هذه الأحداث كميات المخدرات المهربة عبر المناطق التي تسيطر عليها القاعدة أو حلفائها (جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار الدين)، كما زادت كميات السلاح المهربة وحركة الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد أن هذه الحركات الإرهابية المتحالفة قد أوجدت ممرات آمنة لعبور أشكال الجريمةالمنظمة المختلفة.

وهو ما يؤكد ما جاء على لسان صحيفة الصنداي تليغراف البريطانية The Sunday Telegraph سنة 2013، حيث ورد في تقرير لها أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المتحالفة معه، تجمع الملايين من الدولارات كل عام من وراء تأمين المرافقة المسلحة لمهربي الكوكايين عبر الصحراء الإفريقية (دندن، 2014، ص.91).

فالخطر الأمني الذي يمثله الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة يكمن في أن كل منهما أصبح عصب حياة بالنسبة للآخر، وهو ما يجعل الحرب على الإرهاب غير ذات جدوى إن لم يصحبها حرب موازية ومماثلة على جماعات الجريمة المنظمة.

وهو ما ذهب إليه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة "أنطونيو ماريو كوستا" حيث صرح قائلا:إن محاربة الجريمة المنظمة يعني محاربة الإرهاب" (دندن، 2014، ص.87).

وهو يقصد أننا حين نحارب عناصر الجريمة المنظمة ونشاطاتها نكون بذلك نحرم الجماعات الإرهابية من أهم مواردها، بل نكون نحرمها من شريان الحياة بالنسبة إليها.

وتعتبر قضية خطف 32 سائحا أوربيا في صحراء الجزائر سنة 2003 على يد جماعة "عبد الرزاق البارا"، من بين القضايا التي أبرزت التحالف والتنسيق الموجود بين الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العاملة في المنطقة (ولفراملاخر، 2012، ص.9). حيث أكدت التحقيقات التي أجرتها مصالح الأمن الجزائرية، ووفق اعترافات بعض العناصر المقبوض عليهم أو الذين سلموا أنفسهم، أن مهربي المخدرات كانوا وراء استدراج السياح الذين تم احتجازهم. وعقب تسلم عبد الرزاق البارا سنة 2008 من "الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة" التي ألقت القبض عليه سنة 2004 (بن عنتر، 2005، ص.60)، اتضح أن عملية الاختطاف بالأساس هي نتاج تنسيق وتعاون بين الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة العاملة بمنطقة غرب إفريقيا (عناصر من نيجيريا والنيجر وتشاد ومالي والكامرون). حيث قامت جماعات تنشط بتهريب البشر من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى شمال إفريقيا بمساعدة عناصر عبد الرزاق البارا في احتجاز السياح، كما قامت جماعات أخرى بالتفاوض لتحصيل الفدية من الدول التي ينتمي إليها الرعايا المخطوفين، والتي بلغت 5 ملايين أورو، هذه الأموال استخدمت لشراء الأسلحة من التجار غير الشرعيين في السلاح، حيث تم توفير لقاء هذا المبلغ 109 كلاشينكوف، 400 خرطوشة رشاش، 37 قاذف آر بي جي1 و2 RBG1RBG2، 2 رشاش قاذفات صواريخ، وأسلحة مضادة للمروحيات و11 سيارة رباعية الدفع، وهواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية (ثريا) (أبصير، 2010، ص.109-110)، هذه الأسلحة استخدمها متمردوا الطوارق لطرد القوات الحكومية المالية من كيدال وقاو وتمبكتو سنة 2012. فهذه الحادثة وما استتبعها من تطورات أكدت مدى الترابط والتنسيق الذي يجمع بين شبكات الإجرام المنظم والتنظيمات الإرهابية، فكلا الظاهرتين تساهم في بقاء واستمرار الظاهرة الأخرى، من خلال الدعم المتبادل في إطار علاقات متشابكة، فالوسيلة المستعملة واحدة، والهدف الأسمى هو نفسه، إذ تهدف الظاهرتين للاحتماء والتمترس من خلال دعم نشاط بعضها البعض.

6. تحليل النتائج:

النتيجة المركزية التي توصلت لها الدراسة والتي توافقت مع الفرضية الأولى، هي كون أن التهديدات اللاتماثلية المركبة هي أكبر خطر يهدد أمن ووحدة الدول الإفريقية، خاصة دول منطقة غرب إفريقيا وفي مقدمتها دول الساحل الإفريقي.

كما أن التحالف الذي أصبح يجمع بين شبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في ظل بيئة إفريقية تتميز بالفساد بمختلف أشكاله، أضحى العامل الأساسي الذي يكرس لحالة اللاأمنواللااستقرار، فالفساد هو البيئة الداعمة للتحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب إفريقيا، وهو ما أكدته الوقائع وأثبتته التحريات، حيث نجد أن الوسطاء بين بارونات الجريمة المنظمة وزعامات الجماعات الإرهابية، هم زعماء القبائل، وقادة كبار في أسلاك الأمن والجيشومسؤولين في الدولة، وحتى سياسيين معروفين، على غرار إياد أغغالي، وبابا ولد الشيخ رئيس بلدية تركنت، وإبراهيم آغ الصالح عضو الجمعية الوطنية في مالي، ومصطفى ولد الإمام شافي المستشار الشخصي لرئيس بوركينافاسو.

7. خاتمة:

لقد تلمست دول غرب إفريقيا هذا الخطر الداهم (الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة)، ولهذا تسعى لوضع حد لهذا الوضع الخطر، من خلال العمل على محاربة أركان الجريمة المنظمة بنفس طرق محاربة الإرهاب، يقينا منها أن الحرب على الإرهاب لن تكون ذات بال دون محاربة مصادر تمويلها المتمثلة في الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

فالترابط والتشابك بين الإرهاب والجريمة المنظمة أضحى من الحقائق التي لا لبس فيها، ولهذا يجب على المجتمع الدولي العمل بجدية لاجتثاث الظاهرتين، وذلك من خلال فصم الروابط بين الظاهرتين كخطوة أولى، ثم تجفيف منابع التمويل من خلال المحاربة الفعلية لكل أشكال تبييض الأموال، حتى تنتفي الفائدة المادية وبالتالي تنتفي الجريمة المنظمة.

وعند هذا الحد نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في الحرب على الإرهاب، لأنه لا بقاء للتنظيمات الإرهابية إن تم قطع الحبل السري الذي يغذيها، إنه الإجرام المنظم.

8. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

أكرمان سوزان روز، الفساد والحكم، الأهلية للنشر،(عمان:الأهلية للنشر،2003)؛

البداينة ذياب موسى، الأمن الوطني في عصر العولمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،(الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2011)؛

بن العجمي محسن بن عيسى،الأمن والتنمية، أكاديمية نايف للعلوم،(الرياض:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2011)؛

بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005)؛

مصباح عامر، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث،(القاهرة: دار الكتاب الحديث 2013)؛

معتز محيي عبد الحميد، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني،دار زهران للنشر والتوزيع،(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2014)؛

الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)؛

de Andrés Amado Philip,Organised Crime, drugtrafficking, terrorsm:the new Achilles'heel of West Africa, FRIDE (Madrid:FRIDE, 2008);

- المقالات:

أبو العوالي حمد محمود،القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء ،مركز الجزيرة للدراسات، 2012؛

بشكيط خالد، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 3، العدد 6، 2018؛

دندن عبد القادر،خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات شمال إفريقيا نموذجا، مجلة سياسات عربية،المجلد، العدد، 2014؛

مؤسسة المنشورات العسكرية،مكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 2013،04؛

- المداخلات:

قسايسية إلياس، (2019)، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة: التهديد اللاتماثلي المركب،الملتقى الوطني الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 12 ديسمبر 2019، جامعة مرسلي عبد الله- تيبازة، الجزائر؛

- مواقع الانترنيت:

ولفراملاخر (*2012*)، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، *https://carnegie-mec.org/2012/09/13/ar-pub-49370(consulté le 25/12/2021)*

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، (2022)، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2021، *https://unis.unvienna.org/pdf/2022/INCB/INCB_2021_Report_A.pdf*

- الرسائل الجامعية:

أبصير أحمد طالب،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2010؛

بوسكين سليم،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2015؛

بويبية، نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر-3، 2011؛

حمزة حسام،الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011؛

شرقي عبد الغني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009؛

عطية إدريس، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3،2015؛

عمورة أعمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة جيوأمنية،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3،2011؛

قسايسية إلياس، التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة: الإرهاب والجريمة المنظمة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3،2017؛